Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (4) (Spt, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 4 سبتمبر 2026
ردمد: 3135-2359

نظريات سعر الصرف في الاقتصادات الريعية ومدى ملاءمتها للاقتصاد الليبي

دراسة مرجعية نقدية

د. خديجة اللافي مرسيط

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، قسم الاقتصاد

k.marseet@uot.edu.ly

Exchange Rate Theories in Rentier Economies and Their Applicability to the Libyan Economy: A Critical Review Article

Dr, Khadija Alafe Marseet

Department of Economic, Faculty of Economics and Political Science, university of Tripoli

تاريخ الاستلام: 2026/8/01 تاريخ المراجعة 15/8/ 2026 تاريخ القبول:2026/8/27- تاريخ النشر : 6/9/ 2026

الملخص

تستعرض الدراسة الأطر النظرية لسلوك سعر الصرف وتقيم مدى ملاءمتها للاقتصادات الريعية، مع التركيز على ليبيا كاقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. تتناول الدراسة أحد عشر إطاراً موزعة على ثلاثة محاور رئيسية: النظريات التقليدية والمتقدمة لسعر الصرف، ونظريات الاقتصاد الريعي والموارد، والمقاربات المؤسسية والسياسات الاقتصادية. تُقيم هذه الأطر في ضوء افتراضاتها الأساسية ومدى توافقها مع الخصائص الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد الليبي. واعتمدت الدراسة منهج المراجعة النقدية المنهجية للأدبيات، باستخدام معيار الملاءمة الهيكلية والمؤسسية الذي يأخذ في الاعتبار طبيعة نظام الصرف، مصادر النقد الأجنبي، تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية، وجود السوق الموازية، والاستقرار المؤسسي والسياسي. وتشير نتائج الدراسة إلى محدودية بعض النظريات التقليدية في تفسير الحالة الليبية، تعود أساساً إلى اختلاف البيئة المؤسسية والهيكلية عن الافتراضات التي تستند إليها هذه النظريات. في المقابل، تظهر المقاربات المؤسسية، خاصة نظرية الدولة الريعية ونظرية الهيمنة المالية ونظرية الاقتصاد السياسي للريع، ملاءمة كبيرة لتفسير خصوصية الحالة الليبية. ومع ذلك، لا توفر أي من هذه نظريات تفسيراً شاملاً، مما يبرر تبني إطار مفاهيمي هجين يرتكز على البعد المؤسسي مع الاستفادة من الأطر الأخرى لتفسير الجوانب الهيكلية والنقدية والخارجية.

الكلمات المفتاحية، نظريات سعر الصرف، الاقتصاد الريعي، ليبيا، المرض الهولندي، نظام الصرف المُدار، الهيمنة المالية، النموذج النقدي ، FEER وBEER ، الدينار الليبي، النفط.

Abstract

This paper reviews theoretical frameworks of exchange rate behavior and evaluates their applicability to rentier economies, with particular emphasis on Libya, as an economy highly dependent on oil exports. Eleven frameworks are examined, categorized into three main axes: traditional and advanced exchange rate theories, rentier economy and resource theories, and institutional approaches and economic

policy. The evaluation considers each framework's underlying assumptions and their alignment with the structural and institutional characteristics of the Libyan economy. A systematic critical literature review methodology is applied, utilizing a structural-institutional relevance criterion that incorporates the nature of the exchange rate regime, sources of foreign currency, the influence of fiscal policy on monetary policy, the presence of a parallel market, and institutional and political stability. The analysis reveals that certain traditional theories have limited explanatory power in the Libyan context, primarily because Libya's institutional and structural environment differs from these theories' foundational assumptions. In contrast, institutional approaches, particularly rentier state theory, fiscal dominance theory, and the political economy of rent, exhibit significant relevance in explaining the Libyan case. However, none of these theories provides a comprehensive explanation independently, supporting the adoption of a hybrid conceptual framework rooted in the institutional dimension while integrating elements from other frameworks to address structural, monetary, and external factors.

Keywords: Exchange rate theories; rentier economy; Libya; Dutch Disease; commodity currency; managed exchange rate; fiscal dominance; monetary model, BEER & FEER ; Libyan dinar; oil.

1. المقدمة

تُعد الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الأولية حالة ذات خصوصية في تحليل سعر الصرف، نظراً لتركز موارد النقد الأجنبي في قطاع أو مورد رئيسي، وللدور المحوري الذي تلعبة الدولة في إدارة الإيرادات الخارجية وسوق الصرف، مما يحد من انطباق بعض الافتراضات المتعلقة بمرونة قوى السوق وآلية تحديد سعر الصرف (Beblawi,1987;Malik,2019). وبالتالي، يتطلب تفسير سلوك العملة في هذه الاقتصادات دراسة جانبي الطلب والعرض على النقد الأجنبي، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات والسياسات التي تحكم سوق الصرف، خاصة عندما تشكل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسى للنقد الأجنبي.

ويُعدالاقتصاد الليبي نموذجاً بارزاً للاقتصادات الريعية الخالصة، إذ يعتمد بشكل شبه كامل على النفط الخام، الذي شكل أكثر من 95% من إيرادات الصادرات و70% من إيرادات الموازنة العامة في المتوسط خلال العقود الأخيرة (IMF,2023;World Bank,2021). وقد تجدد الاهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع في ضوء الأزمات المتكررة في أسواق النفط العالمية، وما كشفته من هشاشة نظام الصرف الليبي وصعوبة تكيفه مع الصدمات الخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة أحد عشر إطاراً رئيسياً لتحديد سعر الصرف، موزعة على ثلاثة محاور متكاملة: النظريات التقليدية والمتقدمة لسعر الصرف، ونظريات الاقتصاد الريعي والموارد، والمقاربات المؤسسية وسياسات الاقتصاد وتقييم مدى ملاءمتها للحالة الليبية.

1.1 إشكالية الدراسة وأهميتها

تنطلق إشكالية الدراسة من أن النظريات التقليدية لتحديد سعر الصرف، الرغم تطورها وتنوعها، غالباً ما تهمل الخصائص الهيكلية والمؤسسية للاقتصادات الريعية. وهو مايتجلى بوضح في الحالة الليبية التي يواجه اقتصادها ثلاث إشكاليات رئيسية: الاعتماد على مصدر وحيد للنقد الأجنبي، وسيطرة الدولة على توزيع الإيرادات، وظهور سوق موازية للعملة الأجنبية. وتكتسب الدراسة أهميتها من بعدها الأكاديمي في إثراء الأدبيات النقدية لنظريات

سعر الصرف في الاقتصادات الريعية، ومن بعدها السياساتي بوصفها إطاراً تحليلياً يدعم صانعي القرار النقدي في ليبيا، خصوصاً في ظل مستجدات مثل توحيد الميزانية عام 2026، وتكرار تخفيض قيمة الدينار ومشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2026.

1.2 أسئلة الدراسة

1. مامدى ملاءمة النظريات التقليدية والمتقدمة لسعر الصرف للاقتصاد الليبي؟
2. كيف تفسر المقاربات المؤسسية سلوك سعر الصرف في الاقتصاديات الريعية؟
3. ماهو الإطار النظري الأكثر قدرة على تفسير ديناميكيات سعر الصرف في ليبيا؟

1.3 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى:

1. تقييم مدى ملاءمة كل إطار نظري لواقع الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة توافق افتراضاته مع خصائصة الهيكلية والمؤسسية.
2. تقديم مراجعة نقدية مقارنة للدراسات السابقة، مع توضيح نقاط الاتفاق والاختلاف والفجوات البحثية.
3. رصد التطورات الأخيرة في سياسة سعر الصرف في ليبيا للفترة 2024–2026، وتحليل دلالاتها النظرية.
4. تقديم توصيات منهجية وسياسية مستندة إلى الأدبيات، مع تحديد أولويات البحث المستقبلية.

1.4 منهجية الدراسة وهيكلها

تعتمد الدراسة منهج المراجعة النقدية المنهجية للأدبيات (Systematic Critical Literature Review)، بالاستناد إلى مصادر من قواعد بيانات أكاديمية محكمة (Scopus, Web of Science, JSTOR, Google Scholar, RePEC)، وتغطي الفترة من 1970 إلى منتصف عام 2026.

ولتقييم ملاءمة كل نظرية، تعتمد الدراسة معيار الملاءمة الهيكلية والمؤسسية (Structural– Institutional Relevance Criterion)، الذي يشمل خمسة أبعاد: طبيعة نظام سعر الصرف (حر أو مُدار)، وتنوع مصادر النقد الأجنبي، وتأثير السياسة المالية على السياسة النقدية، ووجود سوق موازية عميقة، والاستقرار السياسي والمؤسسي. ويستند هذا المعيار، إلى مفهوم التصنيف الفعلي لانظمة سعر الصرف (de facto classification) الذي يميز بين النظام المعلن رسمياً والممارسة الفعلية لسياسة سعر الصرف (Calvo & Reinhart,2002)، وإلى أدبيات الاقتصاد السياسي المؤسسي (Williamson, 2000).

ويستعرض القسم الثاني خصائص الاقتصاد الريعي الليبي، بينما يناقش القسم الثالث الأطر النظرية عبر ثلاثة محاور رئيسية. ويقدم القسم الرابع مراجعة نقدية مقارنة للدراسات السابقة، ويقيم القسم الخامس مدى ملاءمة الأطر النظرية للحالة الليبية في ضوء التطورات بين عامي 2024 و2026. وتختتم الدراسة بعرض الاستنتاجات والتوصيات.

1.5 الإسهام النظري للدراسة

تسهم هذه الدراسة في تطوير الأدبيات النظرية والمنهجية من خلال أربعة محاور. أولاً، توسيع نطاق الأطر النظرية أحد عشر إطاراً ضمن ثلاثة محاور متكاملة، بعد أن اقتصرت الدراسات السابقة حول ليبيا والاقتصاديات

الريعية على ثلاثة إلى خمس أطر دون تحليل مقارن منهجي، إلى جانب تقديم معيار الملاءمة الهيكلية والمؤسسية كأداة تقييم جديدة تتجاوز معيار الكفاءة النظرية وحدها. ثانياً تقدم الدراسة إطار تفسيري تكاملي يسد الفجوة بين أدبيات الاقتصاد النقدي الدولي وأدبيات الاقتصاد السياسي الريعي. ثالثاً، اعتماد الحالة الليبية اختباراً نظرياً حدياً لصلاحية نظريات سعر الصرف في غياب شروط السوق الحرة، بما يمنح النتائج قيمة نظرية تتجاوز حدود التطبيق المحلي.رابعاً، توثق التطورات المؤسسية والنقدية غير المسبوقة خلال الفترة 2024 – 2026، كالتخفيضين المتتاليين للدينار الليبي، وتوحيد الميزانية، ومشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2026، بما يعزز تقييم الأطر النظرية في ضوء أحدث المستجدات.

1. الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي الريعي وسوق الصرف الأجنبي

2.1 ملامح الاقتصاد الليبي الريعي

يُعد الاقتصاد الليبي مثالاً بارزاً للاقتصاد الريعي (Pure Rentier Economy) كما وصفه (1970) Mahdavy، وطور مفهومه (1987) Beblawi . يتميز الاقتصاد الليبي بتركيزه الكبير على مصادر الإيرادات الخارجية في قطاع النفط الخام، وغياب الروابط الإنتاجية بين هذا القطاع وباقي القطاعات الاقتصادية المحلية. وانعكس هذا التركيز بشكل ملحوظ على هيكل الاقتصاد الكلي وسوق الصرف الأجنبي.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الإيرادات النفطية شكلت في المتوسط أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات بين عامي 1970 و 2020 (IMF,2023; World Bank,2021). وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على النفط إلى ما يُعرف بأحادية مصدر النقد الأجنبي، حيث تؤثر أي تقلبات في أسعار النفط العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم عرض النقد الأجنبي في الاقتصاد. ولا تقتصر الريعية في ليبيا على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب السياسية والاجتماعية، إذ يُعد الريع النفطي أساس العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويعزز آلية الشرعية السياسية القائمة على الإيرادات النفطية (Beblawi & Luciani,2015).

1.1 منظومة سعر الصرف في ليبيا: الإطار التاريخي والمؤسسي

شهدت منظومة سعر الصرف في ليبيا عدة مراحل تعكس التحولات السياسية والاقتصادية في البلاد. قبل عام2011، اعتمد مصرف ليبيا المركزي نظام سعر صرف ثابت مُدار (Managed Fixed Peg) مقابل الدولار الأمريكي، بينما استمرت السوق الموازية بفوارق أسعار ملحوظة (Elhage,2006). في أواخر عام 2011، تصاعد ازدواج سوق الصرف واتسع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية بشكل كبير، خاصة خلال فترات انخفاض الإنتاج وتراجع الأسعار بين عامي 2013 و2016، ثم بين عامي 2019 و2020 (IMF,2023). وبشكل عام، تتسم منظومة الصرف الأجنبي في ليبيا بأربع سمات رئيسية: أولاً، غياب سوق نقد أجنبي حر يعتمد على آليات العرض والطلب. ثانياً، احتكار الدولة للإيرادات النفطية وإعادة توزيعها عبر القنوات الرسمية. ثالثاً، تعدد أسعار الصرف واتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي خلال فترات التوتر الاقتصادي. رابعاً، ضعف أدوات السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي وضبط ميزان المدفوعات. تسهم هذه السمات مجتمعة في خلق وضع خاص يحد من قدرة النظريات التقليدية على تفسير واقع الاقتصاد الليبي، مما يبرز الحاجة إلى تحليلات أكثر تعقيداً.

2. الإطار النظري لنظريات سعر الصرف

تُصنف نظريات سعر الصرف إلى ثلاثة محاور رئيسية وفقاً للتقاليد التحليلية المختلفة. يشمل المحور الأول النظريات التقليدية والمتقدمة لسعر الصرف، بينما يركز المحور الثاني على نظريات الاقتصاد الريعي والموارد. أما المحور الثالث، فيناقش المقاربات المؤسسية والسياسات الاقتصادية. يسهم هذا التصنيف في توضيح العلاقات بين الأطر النظرية المختلفة، ويحد من الخلط بين مستويات التحليل.

2.1 المحور الأول: النظريات التقليدية والمتقدمة لسعر الصرف

2.1.1 نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity–PPP)

تعود جذور هذه النظرية إلى أعمال Cassel (1918)، حيث تستند إلى مبدأ قانون السعر الواحد (Law of One Price). ينص هذا المبدأ على أن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يعكس الفروق النسبية في مستويات الأسعار أو معدلات التضخم بين الاقتصادين (Taylor,2002). يشير الباحثون إلى أن هذه النظرية توفر إطاراً لفهم اتجاهات سعر الصرف على المدى الطويل، لكنها تواجه تحديات في تحقيق تعادل القوة الشرائية بسبب الانحرافات المستمرة وطويلة الأمد عن مستوى التعادل. كذلك تواجة هذه النظرية تحديات إضافية تتمثل في غياب آليات التسعير العادلة، حيث تخضع معظم السلع والخدمات لتسعير إداري. كذلك تتدخل الدولة في تحديد الأسعار، مما يخلق تشوهاً في العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية. بالأضافة الى، عدم قابلية بعض السلع للتداول الدولي، خاصة الخدمات والسلع غير القابلة للتخزين . واخيراً ضعف البيئة الإحصائية وقلة البيانات الموثوقة عن مستويات الأسعار (Rogoff,1996).

تظهر هذه التحديات بشكل خاص في الاقتصاد الليبي، حيث تسيطر الحكومة على الأسعار المحلية، ولا يوجد تنافس في السوق الحرة، كما أن سعر الصرف الرسمي يُحدد بقرارات إدارية وليس استناداً إلى فروق الأسعار (Elhage,2006). وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيود لا تعكس ضعف النظرية، بل تشير إلى غياب البيئة الملائمة لتطبيقها.

2.1.2 نظرية ميزان المدفوعات (Balance of Payments Theory)

تشير هذه النظرية إلى أن سعر الصرف يتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب على النقد الأجنبي الناتج عن المعاملات الدولية، مثل الصادرات والواردات والتدفقات الرأسمالية. إذا حقق الاقتصاد فائضاً في الحساب الجاري، يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها. في المقابل، يؤدي العجز إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي مقارنة بالمعروض منها، مما يفرض ضغوطاً على سعر الصرف. ففي صيغتها التقليدية، تفترض هذه النظرية وجود آلية تكيف تلقائي تعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تغير سعر الصرف دون تدخل مباشر من السلطة النقدية (Krugman et at.,2018). تفسر هذه النظرية بعض الاتجاهات طويلة الأجل في ليبيا، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، ويرتبط الحساب الجاري ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية أكثر من أي عامل تجاري آخر. فعندما تنخفض أسعار النفط،، تتراجع عائدات الصادرات وتنخفض التدفقات من النقد الأجنبي، مما يزيد الضغوط على السوق الموازية (World.Bank,2025;IMF,2025). تواجه هذه الآلية تحدياً أساسياً في الاقتصاد الليبي نتيجة سياسة تثبيت سعر الصرف الرسمي، مما يعطل عمل آلية التكيف التي تفترضها النظرية على المدى القصير. فبدلاً من أن يظهر اختلال ميزان المدفوعات مباشرة في سعر الصرف الرسمي، يُمتص جزء من هذا الاختلال من خلال التغير

في الاحتياطيات الدولية، بينما ينعكس الجزء الآخر في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. حيث يبقى سعر الصرف الرسمي مستقراً رغم الصدمات الخارجية، بينما ينتقل عبء التكيف الفعلي إلى السوق الموازية (Elhage,2006). يوضح هذا التباين حدود قدرة النظرية التقليدية على تفسير سلوك سعر الصرف في اقتصاد ريعي تخضع فيه أسعار الصرف الرسمية لقيود إدارية. بناءً عليه من الضروري استكمال التحليل بنماذج أخرى تأخذ في الاعتبار ازدواجية السوق وتعدد أسعار الصرف الفعلية.

3.1.3 النموذج النقدي لتحديد سعر الصرف (Monetary Model)

يفترض النموذج النقدي لسعر الصرف أن قيمة العملة تعتمد بشكل رئيسي على المتغيرات النقدية، مثل عرض النقود والدخل الحقيقي وأسعار الفائدة، حيث تعكس هذه المتغيرات توازن أسواق النقود بين الدول. ويربط هذا النموذج سعر الصرف على المدى الطويل بالتغيرات النسبية في عرض النقود والدخل الحقيقي، ويستند إلى فرضيتي تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة غير المغطاة (Frenkel,1976;Mussa,1976). في المقابل، أشار Dornbusch (1976) إلى أن بطء استجابة الأسعار على المدى القصير قد يؤدي إلى ظاهرة الإفراط في الاستجابة، إذ يتجاوز سعر الصرف مستواه التوازني مؤقتاً بعد الصدمات النقدية، ثم يعود تدريجياً إلى التوازن. رغم أهمية هذا النموذج في تفسير ديناميكيات سعر الصرف من الناحية النظرية، يواجه تطبيقه في ليبيا قيوداً مؤسسية. إذ تتأثر السياسة النقدية في ليبيا بالاعتبارات المالية ومتطلبات الإنفاق العام، ولا تعتمد بشكل كبير على استقلالية البنك المركزي، مما يضعف العلاقة المباشرة بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف الرسمي (IMF,2023). ومع ذلك، يظل مفهوم الإفراط في الاستجابة مفيداً في تفسير التقلبات الكبيرة التي حدثت في السوق الموازية بعد تخفيض قيمة الدينار في عامي 2025 و2026 (Shalghoum&Talbot,2026).

3.1.4 نموذج توازن المحفظة (Portfolio Balance Model)

يفسر نموذج توازن المحفظة سعر الصرف كنتيجة لقرارات المستثمرين المتعلقة بتوزيع الثروة بين ثلاثة أنواع من الأصول: النقود المحلية، والسندات المحلية، والسندات الأجنبية. ويعتمد النموذج على فرضية أن الاستبدال بين الأصول المحلية والأجنبية غير كامل، مما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف عند مستوى يحقق التوازن بين المحافظ الاستثمارية، مع مراعاة علاوة المخاطر المرتبطة بحيازة كل نوع من الأصول(Frankel,1983). تبرز أهمية هذا النموذج في السياق الليبي، حيث تؤثر إدارة الدولة للأصول الأجنبية ومستوى المخاطر السياسية بشكل مباشر على حركة سعر الصرف. وتشير بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن ليبيا تحتفظ باحتياطيات دولية كبيرة بلغت نحو 81.1 مليار دولار في عام 2025، ويؤثر استثمار هذه الاحتياطيات في الخارج على هيكل المحافظ المالية وتوفر النقد الأجنبي. كما يؤدي ارتفاع علاوة مخاطر الاستثمار خلال فترات عدم الاستقرار السياسي أو انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الضغوط على الدينار الليبي، بحيث تتجاوز هذه الضغوط ما تفسره المتغيرات الاقتصادية الأساسية وحدها (IMF,2025).

3.1.5 نماذج سعر الصرف التوازني (FEER & BEER)

يُعد النموذج السلوكي لسعر الصرف التوازني (BEER) والنموذج الأساسي لسعر الصرف التوازني (FEER) من الأدوات الرئيسية لتحليل وتقدير المستوى التوازني للعملة استناداً إلى محدداتها الاقتصادية الأساسية، مع اختلافهما في الأفق الزمني والمنهجي. حيث يركز نموذج BEER،(Behavioral Equilibrium Exchange Rate) الذي طوره MacDonald & Clark (1998) ،على تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعال المتوافق مع محددات

الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، مثل شروط التبادل التجاري وصافي الأصول الأجنبية وفروق الإنتاجية باستخدام أساليب التكامل المشترك. في المقابل، يهدف نموذج FEER، (Fundamental Equilibrium Exchange Rate) كما قدمه Williamson (1994)، إلى تحديد سعر الصرف الذي يحقق التوازنين الداخلي والخارجي معاً على المدى المتوسط، بما يساعد على الكشف عن الاختلالات في قيمة العملة. وتكمن أهمية هذين النموذجين في قدرتهما على قياس سوء تقييم العملة باعتباره مؤشراً على الانحراف بين سعر الصرف الفعلي ومستواه التوازني.

تبرز أهمية النموذجين في الحالة الليبية باعتبارهما إطارين نظريين لتحليل انحرافات سعر الصرف عن مستواه التوازني. ومع ذلك، فإن اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، والتي بلغت نحو 57% في بداية عام 2026، يعكس تعقيدات مؤسسية وسوقية يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم المستوى التوازني للعملة (World Bank,2025; IMF, 2025). بناءً على ذلك، يتم تقييم ملاءمة نموذجي FEER و BEER للحالة الليبية في ضوء افتراضاتهما الأساسية ومدى توافقها مع طبيعة نظام الصرف المُدار وازدواجية سوق الصرف، والخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي، وليس باعتبارهما نماذج مطبقين مباشرة في هذه الدراسة.

2.2 المحور الثاني: نظريات الاقتصاد الريعي والموارد

2.2.1 نظرية العملة السلعية (Commodity Currency Model)

تستند هذه النظرية إلى فرضية أن قيمة عملات الدول المصدرة للموارد الطبيعية تعتمد بدرجة كبيرة على تقلبات أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، حيث تنعكس هذه التغيرات في إيرادات التصدير على أسعار الصرف (Chen & Rogoff,2003). وقد أثبتت العديد من الدراسات التي تناولت اقتصادات تعتمد على أنظمة صرف مرنة، مثل كندا وأستراليا والنرويج، صحة هذه الفرضية من خلال إثبات وجود علاقة قوية بين أسعار السلع الأولية وتحركات أسعار الصرف (Beckmann et al.,2016; Cashin et al.,2004).

تظل قابلية تطبيق هذه النظرية على الحالة الليبية محدودة بسبب الخصائص المؤسسية للاقتصاد الليبي. فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وطبيعة إدارة هذه الإيرادات من خلال الدولة يضعف انتقال صدمات أسعار النفط بصورة مباشرة إلى سعر الصرف الرسمي (Korhonen & Juurikala,2009). كما أن نظام الصرف المُدار يحد من الدور الذي تؤديه قوى العرض والطلب في تحديد سعر الصرف، مما يقلل من فاعلية الآلية التي تقوم عليها النظرية. بناءً على ذلك، ترتبط محدودية تطبيق هذه النظرية على الاقتصاد الليبي بطبيعة البيئة المؤسسية وآلية إدارة سوق الصرف أكثر من ارتباطها بقدرتها التفسيرية في الاقتصادات التي تتوافر فيها شروط عملها.

2.2.2 نظرية المرض الهولندي (Dutch Disease Theory)

تركز هذه النظرية على الآثار الهيكلية طويلة الأجل الناجمة عن الاعتماد المفرط على قطاع الموارد الطبيعية كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. تؤدي الطفرات في هذا القطاع إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي، مما يرفع سعر الصرف الحقيقي ويحد من قدرة القطاعات الأخرى القابلة للتبادل التجاري، مثل الزراعة والصناعة، على المنافسة. يحدث ذلك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتحول الموارد نحو قطاع الموارد الطبيعية المزدهر. مع مرور الوقت، ينتج عن هذا التحول اختلالات في الهيكل الاقتصادي، ويضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، ويزيد من اعتماد الاقتصاد على مورد واحد (Corden & Neary,1982).

تظهر أعراض المرض الهولندي بوضوح في الحالة الليبية، حيث أدى الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية إلى تهميش القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وحدوث خلل هيكلي، وزيادة هشاشة الاقتصاد الليبي أمام تقلبات أسعار النفط والصدمات الخارجية (Arezki & Blanchard, 2015; World Bank, 2021). تسهم نظرية المرض الهولندي في تفسير التحولات الهيكلية طويلة الأجل، إلا أن قدرتها على تفسير ديناميكيات سعر الصرف في الأجل القصير محدودة. ذلك لأنها تركز على الآثار طويلة الأجل، بينما تتأثر التقلبات القصيرة الأجل بعوامل نقدية ومؤسسية وطبيعة نظام سعر الصرف، والسياسات الاقتصادية المتبعة.

2.3 المحور الثالث: المقاربات المؤسسية وسياسيات الاقتصاد

2.3.1 نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory)

تستند هذه النظرية إلى فرضية أن الاقتصادات المعتمدة على الإيرادات الخارجية لا تُدار فقط من خلال آليات السوق، بل تلعب الدولة دوراً محورياً في توزيع الموارد والعوائد. في هذا السياق، يُنظر إلى سعر الصرف ليس فقط كمتغير يعكس توازن العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، بل أيضاً كأداة سياسة اقتصادية تُستخدم لإدارة الريع وتوجيه توزيعه بين الفاعلين الاقتصاديين. كما تفترض النظرية وجود ما يُعرف بالعقد الريعي الضمني، حيث تقوم العلاقة بين الدولة والمجتمع على إعادة توزيع الإيرادات الريعية، مقابل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وينعكس ذلك في تصميم السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف (Mahdavy,1970;Beblawi,1987;Beblawi & Luciani,2015).

تبرز أهمية هذه النظرية في الحالة الليبية، إذ يعتمد سعر الصرف الرسمي للدينار بشكل كبير على الاعتبارات الإدارية والمؤسسية، ويُستخدم لتمويل الواردات ودعم السلع والخدمات ودفع المرتبات والإنفاق العام. في المقابل، تعكس السوق الموازية بشكل أوضح اختلالات العرض والطلب على النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تأثير القيود المفروضة على الوصول إلى النقد الأجنبي والمنافسة على الريع النفطي، مما يفسر الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية في فترات مختلفة (Shalghoum & Talbot,2026). بناءً على ذلك، توفر نظرية الدولة الريعية إطاراً مناسباً لفهم سلوك سعر الصرف في ليبيا، خاصة في ظل هيمنة الاعتبارات المؤسسية والإدارية على عملية تحديده، إلا أنها تتطلب التكامل مع نماذج نقدية ومؤسسية أخرى لفهم ديناميكيات سعر الصرف بشكل أكثر شمولاً.

2.3.2 نظرية الهيمنة المالية (Fiscal Dominance Theory)

تصف نظرية الهيمنة المالية حالة تصبح فيها متطلبات المالية العامة أكثر أهمية من أهداف السياسة النقدية، مما يدفع المصرف المركزي إلى تعديل سياساته لتمويل الحكومة، بما في ذلك تمويل العجز المالي بشكل مباشر أو غير مباشر. وينتج عن ذلك زيادة في عرض النقود وضعف فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار وسعر الصرف (Sargent & Wallace, 1981).

تكتسب هذه النظرية أهمية خاصة عند تحليل الوضع في ليبيا، حيث يسهم الاعتماد الكبير على الإنفاق العام خاصة الرواتب والدعم، في فرض ضغوط مستمرة على المالية العامة وعلى مصرف ليبيا المركزي لتوفير النقد الأجنبي اللازم للواردات والالتزامات الحكومية. وتؤدي هذه الضغوط إلى اختلالات نقدية وارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة الدينار الليبي مع مرور الوقت. وازدادت حدة هذه التحديات بعد تخفيض سعر الصرف الرسمي في عامي 2025 و2026. وكان ذلك نتيجة تراكم الضغوط المالية واتساع الاختلالات الاقتصادية، وليس فقط بسبب

تقلبات قصيرة الأجل في المؤشرات الاقتصادية الكلية (IMF, 2024; Shalghoum & Talbot,2026). ونظراً لما تقدم، توفر نظرية الهيمنة المالية إطاراً تحليلياً لفهم تأثير أوضاع المالية العامة على سعر الصرف، لكنها تتطلب التكامل مع الأطر المؤسسية والاقتصاد السياسي لتفسير خصوصية الحالة الليبية بشكل أكثر شمولاً.

2.3.3 الاقتصاد السياسي للريع (Political Economy of Rent)

يفترض إطار الاقتصاد السياسي للريع أن توزيع عوائد النفط لا يعتمد فقط على العوامل الاقتصادية، بل يتأثر بتوازن القوى والصراعات بين الأطراف السياسية والمؤسسات الاقتصادية. من هذا المنظور، تُعد السياسات الاقتصادية، مثل سياسة سعر الصرف، انعكاساً لموازين القوى وآليات توزيع الريع، وليست استجابة لمؤشرات الاقتصاد الكلي أو قوى السوق (Malik, 2019; Beblawi & Luciani, 2015). بناءً على ذلك، يُنظر إلى سعر الصرف كأداة تجمع الجوانب الاقتصادية والسياسية، حيث تتداخل الاعتبارات المؤسسية مع المصالح المرتبطة بتوزيع الموارد الريعية.

تبرز أهمية هذا التفسير في الحالة الليبية، إذ يوضح استمرار ازدواجية سوق الصرف واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. هذه الظاهرة لا تعكس فقط اختلالات العرض والطلب على النقد الأجنبي، بل ترتبط بالصراع على توزيع الريع النفطي بين المؤسسات والجهات الفاعلة في الاقتصاد الليبي، وما ينتج عنه من اختلاف في تخصيص الموارد والوصول إلى النقد الأجنبي. أدى ذلك إلى تراجع الثقة في سعر الصرف الرسمي وزيادة أهمية السوق الموازية كمؤشر يتفاعل أكثر مع توقعات المتعاملين وتطورات المشهد السياسي (Winer, 2026 ; Vij,2025). بناءً على ما سبق، يوفر إطار الاقتصاد السياسي للريع تفسيراً مهماً للجوانب المؤسسية والسياسية لسعر الصرف في ليبيا، إلا أن الفهم الكامل لديناميكياته يتطلب دمجه مع الأطر النقدية والاقتصادية التي تدرس تأثير المتغيرات الكلية وآليات السوق.

2.3.4 المقاربة المؤسسية لأنظمة الصرف المُدار (Institutional Approach)

تشير هذه المقاربة إلى أن سعر الصرف في الاقتصادات الريعية يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، وليس فقط بقوى السوق. ووفقاً لهذا الرأي، تعتمد سياسة سعر الصرف على الاستقرار السياسي، وإدارة الإيرادات الريعية، وتحديد أولويات السياسة الاقتصادية، فضلاً عن قدرة المؤسسات على إدارة الاحتياطيات والحفاظ على التوازنين الداخلي والخارجي (Williamson,2000; Calvo & Reinhart,2002;).

تبرز أهمية هذا النهج عند تحليل الحالة الليبية، حيث يُحدد سعر الصرف الرسمي للدينار غالباً بقرارات إدارية بدلاً من تفاعل العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي. ولتحقيق ذلك، اعتمدت السلطات أدوات تنظيمية مثل تثبيت سعر الصرف، ونظام الاعتمادات المستندية المُدار، وفرض قيود على الحصول على النقد الأجنبي لتقليل تقلبات السوق والحفاظ على الاستقرار النقدي. كما استخدمت الاحتياطيات الدولية لامتصاص آثار تقلبات الإيرادات النفطية بدلاً من السماح بانتقال هذه الصدمات مباشرة إلى سعر الصرف. ومع ذلك، فإن استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية يشير إلى أن المشكلة تتجاوز نقص النقد الأجنبي. فهي تعكس اختلالات مؤسسية وهيكلية تؤثر على كفاءة إدارة سعر الصرف (IMF,2023; Winer, 2026).

بناءً على ما سبق، توفر المقاربة المؤسسية إطاراً مناسباً لفهم سلوك سعر الصرف في ليبيا، إذ تجمع بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية. ومع ذلك، تتطلب هذه المقاربة التكامل مع النماذج الاقتصادية الكلية لتقديم تفسير أكثر شمولاً لديناميكيات سعر الصرف.

3. مراجعة الدراسات السابقة: قراءة نقدية ومقارنة

تهدف هذه المراجعة إلى تقديم تحليل نقدي مقارن للدراسات السابقة، مع توضيح تطور الأدبيات وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وتقييم مدى ملاءمة الأطر التفسيرية المختلفة لفهم ديناميكيات سعر الصرف في الاقتصادات الريعية، مع التركيز على الحالة الليبية.

3.1 الأدبيات العالمية: الاتجاهات الرئيسية والنقاشات الجوهرية

تصنف الأدبيات العالمية العلاقة بين أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف في الاقتصادات الريعية ضمن ثلاث موجات بحثية رئيسية تعكس تطور هذا المجال.

ركزت الموجة الأولى على بناء قاعدة تجريبية لأدبيات العملات السلعية، حيث بينت دراستا Chen & Rogoff (2003) و Cashin et al. (2004) وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار السلع الأساسية وأسعار صرف عملات الدول المصدرة، خاصة في كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وتشير هذه العلاقة أن ارتفاع أسعار السلع يحسن شروط التبادل التجاري ويزيد تدفقات النقد الأجنبي، مما يعزز قيمة العملة المحلية، بينما يؤدي انخفاض الأسعار إلى نتائج معاكسة.

انتقلت الموجة الثانية من الدراسات من إثبات وجود العلاقة إلى تفسير أسباب اختلافها بين الدول، حيث أشارت الأدبيات إلى أن تأثير أسعار النفط على سعر الصرف يعتمد بدرجة كبيرة على الخصائص الهيكلية والمؤسسية لكل اقتصاد، وليس فقط على أسعار النفط. في هذا السياق، أوضح Beckmann et al. (2016) أن قوة العلاقة تتفاوت حسب هيكل الاقتصاد ودرجة تنوعه ونظام سعر الصرف، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج بين الدول.

تناولت الموجة الثالثة تعقيد العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف، حيث لم تعد العلاقة خطية أو ثابتة، بل أصبحت تتأثر بنوع الصدمات النفطية والسياسات النقدية والتوترات الجيوسياسية وهيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة Louka & Michail (2024) أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤثر سلباً على قيمة اليورو نتيجة الضغوط التضخمية. وأشارت نتائج Marquez & Merler (2020) إلى أهمية العوامل النقدية الدولية في تفسير العلاقة بين أسعار النفط وقيمة الدولار، بما يعكس الدور الذي تلعبه البيئة النقدية العالمية في تشكيل هذه العلاقة.

رغم تباين نتائج هذه الدراسات، يُلاحظ أن معظمها يركز على اقتصادات ذات أسواق مالية متطورة وأنظمة صرف مرنة، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على الاقتصادات الريعية التي تعتمد على نظام صرف مُدار، مثل ليبيا، حيث تتداخل العوامل المؤسسية والإدارية مع العوامل الاقتصادية في تحديد سعر الصرف.

3.2 الأدبيات العربية: الاتجاهات والإسهامات

تناولت الأدبيات العربية العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف من منظور يراعي الخصائص المؤسسية للاقتصادات الريعية، مع التركيز على تجارب الدول العربية المصدرة للنفط. في هذا السياق، وثق Arezki &

Blanchard (2015) مظاهر المرض الهولندي في الجزائر وفنزويلا، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار النفط يعزز مؤقتاً قيمة العملة، مع إخفاء اختلالات هيكلية في الاقتصاد. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد بينت الأدبيات أن وفرة الاحتياطيات الدولية وسياسات ربط العملات بالدولار ساهمت في الحد من انتقال صدمات أسعار النفط إلى أسعار الصرف. غير أن ذلك قلل من دور سعر الصرف كأداة للتكيف الاقتصادي (Korhonen & Juurikkala, 2009). على النقيض من ذلك، أشار Alzyadat (2024) إلى أن صدمات أسعار النفط لم تكن العامل الأكثر تأثيراً في تفسير تقلبات سعر الصرف في المملكة العربية السعودية، بل إن مستوى الأسعار والعرض النقدي هما المتغيران الأكثر تأثيراً على قيمة العملة المحلية، مما يدل على وجود تداخل بين العوامل النفطية والمتغيرات المحلية.

تتفق الأدبيات السابقة على أن استجابة سعر الصرف لصدمات النفط تعتمد على العوامل الخارجية والبيئة المؤسسية والسياسات الاقتصادية. ومع ذلك، تفتقر هذه الأدبيات إلى دراسات مقارنة تعتمد على مؤشرات مؤسسية قابلة للقياس، مما يحد من قدرتها على تفسير الفروق بين الاقتصادات الريعية.

3.3 الدراسات المتعلقة بليبيا: الاتجاهات والنتائج الرئيسية

في ظل النقص الواضح في الأدبيات العربية المتعلقة بالدراسات المقارنة التي تعتمد على مؤشرات مؤسسية قابلة للقياس، يُعد الاقتصاد الليبي حالة اختبار مهمة لسد هذه الفجوة البحثية، نظراً لاعتماده الكبير على النفط مقارنة ببقية الاقتصادات الريعية في العالم العربي. بالإضافة إلى تعرضه لتحولات مؤسسية وسياسية متكررة أثرت مباشرة على نظام سعر الصرف. ومع ذلك، تظل الدراسات التي تبحث العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في ليبيا محدودة ومتباينة في المنهجية والفترات التي تناولتها.

في هذا السياق، تعد دراسة صندوق النقد الدولي (2006) بمشاركة Elhage من أوائل المحاولات التحليلية لفهم العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في ليبيا. تناولت الدراسة سياسة تثبيت سعر الصرف ضمن استراتيجية إصلاح اقتصادي متوسطة المدى هدفت إلى تسريع انتقال ليبيا نحو اقتصاد السوق. كما أعادت ترتيب أولويات الإصلاح للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي. رغم ذلك، كان تركيزها الأساسي على السياسات الإصلاحية الشاملة بدلاً من التحليل القياسي لأثر أسعار النفط على سعر الصرف.

تغير نظام سعر الصرف في ليبيا بشكل ملحوظ بعد عام 2011 بسبب تصاعد الاختلالات المالية والسياسية. و انتقل النظام من سياسة التثبيت الصريح إلى إدارة أكثر تقييداً. أتاح هذا التحول ظهور دراسات جديدة ركزت على قياس حجم هذه الاختلالات وأسبابها باستخدام أدوات قياسية متقدمة. أظهرت نتائج أبوزخام وأبوشطوة (2025) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى سعر الصرف. وكانت هذه العلاقة أقوى على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، مما يدل على أن تقلبات أسعار النفط تفسر جزءاً من تحركات سعر الصرف على المديين المتوسط والبعيد. وبالمثل، توصلت دراسة طقوق ومنصور (2024) باستخدام أساليب قياسية حديثة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط وسعر الصرف في السوق الموازية، رغم أن هذه العلاقة كانت ضعيفة إحصائياً، مع تأكيد وجود علاقة سببية من أسعار النفط إلى سعر الصرف.

وفي اتجاه بحثي مغاير، ركزت بعض الدراسات على قياس الفجوة بين سعر الصرف الفعلي ومستواه التوازني بدلاً من الاكتفاء بتحليل العلاقة السببية مع أسعار النفط. حيث خلصت دراسة حامد والسماع (2021) إلى وجود اختلالات زمنية ملحوظة في سعر صرف الدينار الليبي عن مستواه التوازني خلال الفترة (1961 – 2012)،

وتراوحت بين مغالاة وتقليل للقيمة حسب المرحلة الزمنية. رجحت الدراسة أن تقليل قيمة العملة يمثل الخيار الأنسب لدعم القطاع غير النفطي. وامتداداً لهذا التوجه، قامت دراسة حامد وأبوفناس (2023) بقياس اختلالات سعر الصرف مع التركيز على أثر التخفيض الرسمي لقيمة الدينار في مطلع عام 2021. أظهرت النتائج أن هذا التخفيض ساهم في تغيير نوع الانحراف باتجاه تقليل قيمة العملة عن مستواها التوازني، مما يتوقع أن يعزز التنافسية الخارجية ويجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الأدبيات الليبية، رغم محدوديتها، تتفق على أهمية الإيرادات النفطية وتدفقات النقد الأجنبي في تفسير تطورات سعر الصرف. مع ذلك، تختلف نتائج هذه الدراسات حسب المنهجية وفترة الدراسة ونوع سعر الصرف المدروس، سواء كان رسمياً أو موازياً. تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وسعر الصرف، بينما تقتصر أخرى على رصد أثر قصير المدى أو ضعيف الدلالة الإحصائية. بالإضافة إلى ذلك، لم يحظ البعد المؤسسي والإداري للعلاقة، الذي يتمثل فى دور القرار السياسي والانقسام المؤسسي في تحديد مسار سعر الصرف بعيداً عن العوامل النفطية، بالاهتمام الكافي مقارنة بالعوامل الاقتصادية المباشرة. ويمثل هذا الجانب فجوة بحثية جوهرية تتطلب مزيداً من التحليل والنقاش، ويُعد أحد المبررات الرئيسية لإجراء هذه الدراسة.

3.4 المقارنة النقدية للأطر النظرية: تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف وفرص التكامل

تتباين الأطر النظرية المعتمدة في هذه الدراسة في تفسير سعر الصرف وآليات انتقال الصدمات، حيث تركز نظرية العملة السلعية ونظرية ميزان المدفوعات على أهمية أسعار السلع وتدفقات النقد الأجنبي والاختلالات الخارجية في تحديد قيمة العملة (Chen & Rogoff, 2003; Cashin et al.,2004). في المقابل، ترتبط نظرية تعادل القوة الشرائية بمستوى الأسعار وسعر الصرف، بينما تفسر النظريات النقدية أثر عرض النقود والتضخم وأسعار الفائدة في تحركات العملة (Frenkel, 1976; Dornbusch,1976;Rogoff,1996). ويضيف نموذج توازن المحفظة بُعداً يتعلق بحيازة الأصول الأجنبية والاحتياطيات وعلاوة المخاطر (Frenkel,1983). كما تتناول نماذج BEER و FEER مفهوم سعر الصرف التوازني ومصادر الانحراف عنه (MacDonald & Clark,1998; Williamson, 1994). من الجانب الهيكلي، تفسر نظرية المرض الهولندي آثار الاعتماد على الموارد في هيكل الاقتصاد وسعر الصرف (Corden & Neary,1982)، بينما تركز نظرية الدولة الريعية والهيمنة المالية والاقتصاد السياسي للريع والمقاربة المؤسسية على دور الدولة والمؤسسات والسياسات في إدارة الإيرادات الريعية والنقد الأجنبي (Beblawi & Luciani, 2015; Sargent & Wallace, 1981; Malik, 2019; Calvo & Reinhart, 2002). وبالتالي، لا تُعد هذه الأطر متعارضة بالضرورة، بل تختلف قدرتها التفسيرية باختلاف طبيعة الاقتصاد ونظام سعر الصرف والبيئة المؤسسية.

وتختلف هذه الأطر أيضاً في الأفق الزمني وآلية انتقال الصدمات. فتركز نظرية تعادل القوة الشرائية على توجه سعر الصرف نحو التوازن في الأجل الطويل، بينما تفسر النماذج النقدية استجابة سعر الصرف للصدمات النقدية في الأجل القصير، بما في ذلك ظاهرة التجاوز (Dornbusch,1976; Rogoff,1996). وتتناول نظرية ميزان المدفوعات ونظرية المرض الهولندي آثار تدفقات النقد الأجنبي والاعتماد على الموارد الطبيعية والاختلالات الهيكلية على مدى أطول (Corden & Neary,1982). كما تنطلق نماذج BEER و FEER من مفهوم سعر الصرف التوازني والعوامل الأساسية المحددة له (MacDonald & Clark,1998; Williamson, 1994)،

في المقابل، تتيح المقاربات المؤسسية والاقتصاد السياسي للريع تفسير كيفية تأثير السياسات وترتيبات إدارة الريع في مسار سعر الصرف عبر الزمن (Beblawi & Luciani, 2015; Malik, 2019).

تبرز أهمية هذا التكامل بشكل أوضح في الحالة الليبية، حيث تساعد نظرية المرض الهولندي في تفسير الآثار الهيكلية للاعتماد المستمر على النفط، بينما تفسر نظرية الدولة الريعية والاقتصاد السياسي للريع استمرار بعض هذه الاختلالات نتيجة طبيعة العلاقة بين الدولة والريع وتوزيع الموارد (Corden & Neary,1982; Beblawi & Luciani, 2015; Malik, 2019). وفي المقابل، تسهم النظريات النقدية ونموذج توازن المحفظة في توضيح الضغوط المرتبطة بالسيولة والاحتياطيات وحيازة الأصول والمخاطر (Dornbusch, ; Frenkel,1976 1976;Frenkel, 1983). كما توفر نظرية ميزان المدفوعات وتعادل القوة الشرائية ونماذج BEER و FEER رؤى متنوعة لفهم التوازن الخارجي وسلوك سعر الصرف (Rogoff,1996; Williamson, 1994; Clark & MacDonald,1998). بالإضافة إلى ذلك، تسهم الهيمنة المالية والمقاربة المؤسسية في تفسير أثر السياسة المالية وقرارات السلطات النقدية والمؤسسات في إدارة سعر الصرف والنقد الأجنبي (Sargent & Wallace,1981;Calvo & Reinhart,2002).

4. تقييم ملاءمة النظريات للحالة الليبية ومناقشة النتائج

4.1 التطورات الحديثة (2024–2026) وانعكاساتها النظرية

شهدت ليبيا خلال عامي 2025 و 2026 تطورات نقدية ومالية ومؤسسية بارزة وفرت أساساً علمياً لتقييم مدى ملاءمة نظريات سعر الصرف. حيث تم تخفيض قيمة الدينار على مرحلتين: في أبريل 2025 بنسبة 13.3%، وفي يناير 2026 بنسبة 14.7%، ليصل سعر الصرف الرسمي للدولار إلى نحو 6.37 دينار. ورغم ذلك، تجاوز سعر الدولار في السوق الموازية 10 دنانير بنهاية فبراير 2026، مما يعكس استمرار الفجوة الكبيرة بين السعرين الرسمي والموازي (Shalghoum &Talbot ,2026; IMF,2026). ويؤكد استمرار هذه الفجوة أن تعديل سعر الصرف الرسمي وحده غير كاف لتصحيح اختلالات سوق الصرف، وأن العوامل المؤسسية والمالية والثقة في السياسة الاقتصادية تظل ذات أهمية حاسمة.

وشهد الجانب المالي في أبريل 2026 توحيد الميزانية بقيمة 190 مليار دينار، في خطوة تهدف إلى الحد من الانقسام المالي وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية (Central Bank of Libya,2026). كما سجل الاقتصاد الليبي في عام 2025 نمواً حقيقياً بنسبة 13.4% نتيجة ارتفاع إنتاج النفط، إلى جانب تحقيق فائض في الحساب الجاري. في المقابل، يعكس ضعف القطاع غير النفطي استمرار الاختلال الهيكلي المرتبط بالاعتماد على النفط (World Bank,2025). وأبرز صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة لعام 2026 الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية، بما في ذلك تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي والتحول التدريجي نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف (IMF,2026).

تشير هذه التطورات مجتمعة إلى مفارقة مهمة، وهي أن تحسن الإيرادات النفطية والمؤشرات الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى استقرار مماثل في سوق الصرف. ويعكس ذلك أن تفسير الحالة الليبية لا يرتبط فقط بالمتغيرات الاقتصادية، بل أيضاً بكيفية إدارة هذه المتغيرات ضمن الإطار المؤسسي.

4.2 التحليل النقدي المقارن لملاءمة النظريات

أولاً، حدود ملاءمة نظريات السوق: تواجه نظرية تعادل القوة الشرائية ونموذج العملة السلعية قيوداً كبيرة عند تطبيقهما على الحالة الليبية، إذ لا يتحدد سعر الصرف الرسمي بالكامل وفق قوى السوق، بسبب استمرار التدخل المؤسسي وإدارة النقد الأجنبي في توجيه مساره. وتدعم دراسة حامد والسماع (2021) هذا الاستنتاج، حيث كشفت عن وجود اختلالات زمنية ممتدة بين سعر الصرف الفعلي ومساره التوازني طوال الفترة (1961 – 2012). وتمثل هذه الفجوة المستمرة مؤشراً على أن آليات السوق وحدها لا تكفي لتفسير مسار سعر الصرف. ويتوافق ذلك مع ما أشار إليه Rogoff (1996) بشأن الصعوبات التطبيقية التي تواجه اختبار تعادل القوة الشرائية، ولا سيما بطء تقارب سعر الصرف نحو مستواه التوازني ووجود انحرافات كبيرة في الأجل القصير. لذلك، يظل اختلاف البيئة الليبية عن الافتراضات الأساسية لهذه النظريات أحد أهم القيود أمام تطبيقها بصورة كاملة على الحالة الليبية.

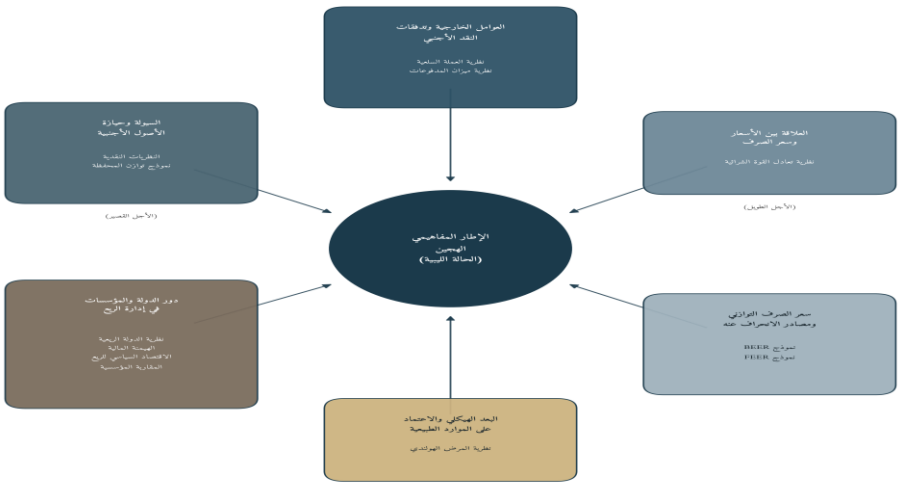
ثانياً، الملاءمة الجزئية للنظريات الهيكلية: توفر نظرية ميزان المدفوعات ونظرية المرض الهولندي تفسيراً منطقياً لبعض جوانب الحالة الليبية، خاصة فيما يتعلق بتدفقات النقد الأجنبي وتقلباتها، والاعتماد المستمر على النفط وما يترتب عليه من اختلالات في القطاعات غير النفطية. وتدعم نتائج أبوزخام وأبوشطوة (2025) هذا التوجه، حيث أظهرت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط نحو سعر الصرف. تزداد قوة هذه العلاقة في الأجل الطويل، بما يتوافق مع المنظور الهيكلي الذي يركز على تراكم الأثر عبر الزمن بدلاً من الاستجابة الفورية للصدمات. ومع ذلك، تظل قدرة هذه المقاربة على تفسير تحركات سعر الصرف الرسمي في الأجل القصير محدودة، إذ كانت العلاقة نفسها، وفقاً لأبوزخام وأبوشطوة (2025)، أضعف نسبياً في المدى القصير. ويمكن تفسير ذلك بتدخل السلطات في سوق الصرف واستخدامها أدوات إدارية لامتصاص الصدمات النفطية، بدلاً من السماح لسعر الصرف بالاستجابة لها بصورة مباشرة.

ثالثاً، الإسهام التفسيري للمقاربات النقدية والمحفظية: تضيف النماذج النقدية ونموذج توازن المحفظة أبعاداً تحليلية جوهرية لفهم سلوك العملة الليبية، خاصة في تفسير الضغوط التي تواجه السوق الموازية. وتستند هذه المقاربات إلى أعمال Frankel (1983) و Dornbusch (1976) و Frankel (1976) ضمن إطار النماذج النقدية والمحفظية. وتبرز أهمية هذا الجانب في ضوء نتائج دراسة طقوق ومنصور (2024)، التي بينت أن العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في السوق الموازية، رغم وجودها على المدى الطويل، تظل ضعيفة إحصائياً. ويشير هذا الضعف إلى احتمال تدخل عوامل نقدية ومحفظية أخرى، مثل السيولة المحلية وإدارة الاحتياطيات وتوقعات المخاطر، في تحديد سعر السوق الموازية، إلى جانب تأثير النفط المباشر. كما توفر نماذج BEER و FEER أساساً نظرياً لفهم سعر الصرف التوازني ومصادر الانحراف عنه. وعلى الرغم من أن الدراسة الحالية لم تستخدم هذين النموذجين لتقدير سوء تقييم العملة أو بناء نموذج قياسي، فإنهما يمثلان إطارين يمكن الاستفادة منهما مستقبلاً في تحليل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، بما يدعم ما توصل إليه حامد وأبوفناس (2023) بشأن أثر التخفيض الرسمي لعام 2021 على نوع الانحراف السعري.

رابعاً، الملاءمة الأعلى للمقاربات المؤسسية: تبدو المقاربات المؤسسية، مثل نظرية الدولة الريعية والهيمنة المالية والاقتصاد السياسي للريع، الأكثر ملاءمة لتفسير خصوصية الحالة الليبية. ذلك لأنها تركز على دور الدولة في إدارة الإيرادات النفطية والنقد الأجنبي وتحديد سعر الصرف. ويعزز هذا الترجيح ما أظهرته الدراسات التجريبية الليبية التي استعرضتها هذه الدراسة، من أبوزخام وأبوشطوة (2025) إلى طقوق ومنصور (2024) وحامد والسماع

(2021) وحامد وأبوفناس (2023)، من أن العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف لا يمكن تفسيرها بالكامل بعوامل السوق وحدها، بل تتداخل باستمرار مع قرارات إدارية وسياسية، مثل التثبيت والتخفيض وازدواجية سوق الصرف الرسمي والموازي. ويعكس ذلك جوهر الطرح المؤسسي الذي يرى أن مقاربة واحدة لا توفر تفسيراً شاملاً لجميع أبعاد الحالة الليبية. لذلك، تقترح الدراسة إطاراً مفاهيمياً هجيناً يجمع الأبعاد الأكثر ملاءمة من هذه الأطر، ويوضح الشكل (1) كيفية ترابطها في تفسير سلوك سعر الصرف في البيئة الليبية.

الشكل (1): تكامل الأطر النظرية المفسرة لسعر الصرف في الاقتصاد الليبي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات النظرية ذات الصلة Dornbusch ;(1976) Frenkel . (1976); Frankel (1983); Corden & Neary (1982); Williamson (1994); MacDonald & Clark, (1998); Calvo & Reinhart (2002); Beblawi & Luciani (2015).

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات الجوهرية

توضح نتائج الدراسة أن ملاءمة نظريات سعر الصرف للحالة الليبية تتغير وفقاً لطبيعة البيئة الاقتصادية والمؤسسية السائدة. وفيما يلي أبرز الاستنتاجات:

- تظهر حدود نظريات تعادل القوة الشرائية والعملة السلعية في تفسير الحالة الليبية بسبب اختلاف الشروط المؤسسية والسوقية المفترضة وليس بسبب قصور بنيتها النظرية.
- تفسر نظرية ميزان المدفوعات ونظرية المرض الهولندي الجوانب الهيكلية وطويلة الأجل للاقتصاد الليبي بفعالية، بينما تظل قدرة النظرتين على تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل القصير محدودة بسبب التدخل المؤسسي في سوق الصرف.
- تسهم المقاربات النقدية والمحفظية في تعميق الفهم لتأثير التضخم والسيولة وإدارة الاحتياطيات والمخاطر على سلوك العملة، خاصة في ظل استمرار وجود السوق الموازية.

- تُعد المقاربات المؤسسية، مثل نظرية الدولة الريعية والهيمنة المالية والاقتصاد السياسي للريع، الأكثر ملاءمة لتفسير خصوصية الحالة الليبية نظراً للدور المباشر للدولة في إدارة الإيرادات النفطية والنقد الأجنبي وسعر الصرف.
- لا تقدم نظرية واحدة تفسيراً شاملاً لجميع أبعاد الحالة الليبية، مما يؤكد أهمية الإطار المفاهيمي الهجين الذي يدمج البعد المؤسسي مع التفسير الهيكلي والمقاربات النقدية والمحفظية ضمن إطار تكاملي.
- توضح التطورات المؤسسية والنقدية خلال الفترة 2024–2026 أن فهم سلوك سعر الصرف في ليبيا يتطلب دراسة إدارة الإيرادات النفطية والسياسات المالية والنقدية وسوق النقد الأجنبي ولا يقتصر على المتغيرات الاقتصادية المباشرة وحدها.

5.2 التوصيات

على صعيد السياسات الاقتصادية يوصى بالتالي

- اعتماد مسار تدريجي لتقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي بما يدعم استقرار سوق الصرف
- تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي وتحديد حدود واضحة للعلاقة بين السياسة المالية والتمويل النقدي
- إصلاح منظومة الدعم للحد من الضغوط المالية والنقدية وضمان حماية الفئات الأكثر احتياجاً
- تعزيز الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والاحتياطيات وتخصيص النقد الأجنبي
- تخصيص نسبة أكبر من الإيرادات النفطية لدعم التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية.

على صعيد البحث العلمي، يوصى بإجراء دراسات مستقبلية لاختبار الروابط التي أبرزها الإطار النظري للدراسة باستخدام أساليب قياسية، خاصة العلاقة بين العوامل المؤسسية وسعر الصرف وقدرة النماذج التوازنية والنقدية على تفسير الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي في الاقتصاد الليبي.

المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أبوزخام، طارق محمد سالم؛ وأبوشطوة، يونس علي أمبية. (2025). العلاقة السببية بين تغير أسعار النفط وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي .*المجلة الليبية للعلوم التطبيقية*.
2. طقوق، نوارة على؛ ومنصور، هناه. (2024). العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي في ليبيا دراسة قياسية .*مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*.
3. حامد، عبد الحميد أحمد؛ والسماع، حليمة لزهر. (2021). اختلالات سعر الصرف والناتج غير النفطي في ليبيا خلال الفترة .(2012–1961) *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 4(4)، جامعة سرت.
4. حامد، عبد الحميد أحمد؛ وأبوفناس، أحمد سعد. (2023). التنافسية وسعر الصرف في ليبيا .*مجلة الدراسات الاقتصادية*، جامعة سرت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. *Alzyadat, J. A. (2024). The oil price shocks and the monetary stability in Saudi Arabia. International Journal of Energy Economics and Policy, 14**(6), 32–39**. https://doi.org/10.32479/ijeep.16882*
2. ***Arezki, R., & Blanchard, O. (2015). The 2014 oil price slump: Seven key questions**. VoxEU.org, **Centre for Economic Policy Research**. https://cepr.org/voxeu/columns/2014-oil-price-slump-seven-key-questions*
3. *Beblawi, H. (1987). The rentier state in the Arab world. Arab Studies Quarterly, 9(4), 383–398.*
4. *Beblawi, H., & Luciani, G. (Eds.). (2015). The rentier state. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315684864*
5. *Beckmann, J., Berger, T., & Czudaj, R. (2016). Oil price and FX-rates dependency. Quantitative Finance, 16(3), 477–488*
6. *Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of floating. The Quarterly Journal of Economics, 117(2), 379–408.*
7. *Cashin, P., Céspedes, L. F., & Sahay, R. (2004). Commodity currencies and the real exchange rate. Journal of Development Economics, 75(1), 239–268. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2003.08.005*
8. *Cassel, G. (1918). Abnormal deviations in international exchanges. The Economic Journal, 28(112), 413–415. https://doi.org/10.2307/2223329*
9. *Central Bank of Libya. (2026, April 11). Governor of the Central Bank of Libya a nnounces adoption of the first unified budget in more than 13 years. Retrieved fr om https://cbl.gov.ly/en/governor-of-the-central-bank-of-libya-announces-ado ption-of-the-first-unified-budget-in-more-than-13-years/*
10. *Chen, Y. C., & Rogoff, K. (2003). Commodity currencies. Journal of International Economics, 60(1), 133–160. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(02)00072-7*
11. *Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. The Economic Journal, 92(368), 825–848. https://doi.org/10.2307/2232670*
12. *Dornbusch, R. (1976). Expectations and exchange rate dynamics. Journal of Political Economy, 84(6), 1161–1176. https://doi.org/10.1086/260506*
13. *Elhage, M., et al. (2006). The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: Selected Issue: Medium-Term Economic Reform Strategy, and Statistical Appendix. IMF Country Report No. 06/137. Washington, D.C.: International Monetary Fund.*

14. Frenkel, J. A. (1976). A monetary approach to the exchange rate: Doctrinal aspects and empirical evidence. The Scandinavian Journal of Economics, 78(2), 200–224. https://doi.org/10.2307/3439924
15. Frankel, J. A. (1983). Monetary and portfolio-balance models of exchange rate determination. In J. Bhandari & B. Putnam (Eds.), Economic interdependence and flexible exchange rates. MIT Press.
16. International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV consultation—Press release; staff report; and statement by the executive director for Libya (IMF Country Report No. 23/201). https://doi.org/10.5089/9798400243578.002.
17. International Monetary Fund. (2024). Libya: 2024 Article IV consultation—Press release; staff report; and statement by the executive director for Libya (IMF Country Report No. 24/206). https://doi.org/10.5089/9798400281075.002
18. International Monetary Fund. (2025). World Economic Outlook: A Critical Junctur e Amid Policy Shifts. Washington, DC: International Monetary Fund.
19. International Monetary Fund. (2026, April 10). Libya: Staff concluding statement of the 2026 Article IV consultation mission. Washington, DC: International Monet ary Fund.
20. Korhonen, I., & Juurikkala, T. (2009). Equilibrium exchange rates in oil-exporting countries. Journal of Economics and Finance, 33(1), 71–79. https://doi.org/10.1007/s12197-008-9067-x
21. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International economics: Theory and policy (11th ed.). Pearson.
22. Louka, K. G., & Michail, N. A. (2024). Oil prices and the euro exchange rate. International Economics and Economic Policy, 21, 969–983. https://doi.org/10.1007/s10368-024-00622-y
23. Mahdavy, H. (1970). The patterns and problems of economic development in rentier states: The case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), Studies in the economic history of the Middle East: From the rise of Islam to the present day (pp. 428–467). Oxford University Press
24. MacDonald, R., & Clark, P. B. (1998). Exchange rates and economic fundamentals: A methodological comparison of BEERs and FEERs (IMF Working Paper No. 98/67). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781451961683.001
25. Malik, A. (2019). The political economy of macroeconomic policy in resource-rich Arab economies. In K. Mohaddes, J. B. Nugent, H. Selim, & A. Malik (Eds.),

Institutions and macroeconomic policies in resource-rich Arab economies (pp. 17–51). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780198822226.003.0002.

26. *Marquez, J., & Merler, S. (2020). A note on the empirical relation between oil prices and the value of the dollar. Journal of Risk and Financial Management, 13(8), 164. https://doi.org/10.3390/jrfm13080164*
27. *Mussa, M. (1976). The exchange rate, the balance of payments and monetary and fiscal policy under a regime of controlled floating. The Scandinavian Journal of Economics, 78(2), 229–248.*
28. *Rogoff, K. (1996). The purchasing power parity puzzle. Journal of Economic Literature, 34(2), 647–668.*
29. *Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some unpleasant monetarist arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(3), 1–17.*
30. *Shalghoum, A., & Talbot, F. (2026, May 26). An oil windfall will not fix Libya's e conomy. MENASource Blog, Atlantic Council. Retrieved from https://www.atlanti ccouncil.org/blogs/menasource/an-oil-windfall-will-not-fix-libyas-economy/*
31. *Taylor, A. M. (2002). A century of purchasing-power parity. Review of Economics and Statistics, 84(1), 139–150.*
32. *Vij, S. (2025). The zombie rentier: Is Libya's central bank crisis recovery a statistical fallacy? Observer Research Foundation.*
33. *Williamson, J. (Ed.). (1994). Estimating equilibrium exchange rates. Institute for International Economics.*
34. *Williamson, J. (2000). Exchange rate regimes for emerging markets: Reviving the intermediate option. Institute for International Economics.*
35. *Winer, J. M. (2026, April 1). Libya's fragile equilibrium: Succession risk and ene rgy stability. Middle East Institute. Retrieved from https://www.mei.edu/publicatio ns/libyas-fragile-equilibrium-succession-risk-and-energy-stability*
36. *World Bank. (2025). Libya economic monitor, spring 2025: Redefining the role o f state-owned enterprises in Libya. Washington, DC: World Bank Group*